خبرة بحال المرأة اذ هو لا يدرك بالبصر الا بعد تمام مدة الحمل وما يقاربه والامر فيه كان مفوضا عليها واخبر بحملها فبنى عمر على ذلك فشكر والقضاء على ظاهر الحال لا يوجب النقص في الامامة بل ولا في النبوة لانرى ان موسى عليه السلام اخذ برأس اخيه الكبير النبي ولحيته واهانه حين لم يطلع على حقيقة الامر وقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انما انا بشر وانكم تختصمون الي وان بعضكم ألحن بحجته من بعض فمن قضيت له بحق اخيه فانما اقطع له قطعة من نار. وقد روى عنه الفريقين ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم امر عليا باقامة الحد على امرأة حديثة بنفاس فلم يقم عليها الحد خشية ان تموت فذكر ذلك للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال احسنت ودعها حتى ينقطع دمها. فقد تبين ان عدم الاطلاع على حقيقة الحال غير مخل بالمسائل الشرعية. وعن الثاني ان عمر رضي الله تعالى عنه لم يكن واقفا على جنونها ايضا فقد روى الامام احمد عن عطاء بن السائب عن ابي ظبيان انه جيء ان امرأة اقوها ما فأخوذة الى عمر بجريمة الزنا فحكم برجمها بعد ما ثبت فقادوها للرجم فاذا علي لاقاهم في الطريق فسألهم اين تذهبون بهذه المرأة فقالوا ان الخليفة امر برجمها لثبوت الزنا عنده فاخذها الامر من ايديهم وجاء بها الى عمر وقال هذه المرأة مجنونة بني فلان انا اعلمها كان يأتي وقال رفع القلم عن المجنون حتى يفيق فمن رجمها فقد علم انه كان يعلم ان المجنونة لا ترجم ولكن لم يكن له علم بجنونها. وعن الثالث بانه كذب وبهتان ولم يصح عند الفريقين بل الثابت في الروايات الصحيحة ان الحد رد وبقي حيا بعد الحد نعم قد غشي عليه اثناء الحد ولذا قوهم الناس موته. وعن الرابع ان عدم العلم لشيء لم يكن من قبل ولم يتبين في الشرع حكمه ليس محلا للطعن لان العلم تابع للمعلوم وصدر شارب الخمر الذي في عهده عليه السلام معينا ومقدرا بل كانوا يضربون الشارب بالنعال والجريد والاسواط وقد حمل الصحابة ذلك في زمن ابي بكر بارسين خيزرة. وقد كثر شرب الخمر في خلافة عمر فجمع الصحابة كلهم وشاورهم في ذلك فقال الامير وعبد الرحمن بن عوف ينبغي ان يكون كحد القذف ثمانين جلدة لان السكران يزول عقله بالكرب احد ثم يهذي فاستحسن جميع الصحابة ذلك الاستنباط واجمعوا عليه وقد ذكر هذه القصة ابن المطهر الحلي الرافضي في نهج الكرامة وبيان ذكرنا من ان عمر زاد حد الخمر بقول الامير لم يقم الخامس هذا مع ان موقف جميع الاحكام الشرعية بالفعل ليست شرطا للامانة بل ولا النبوة فقد كان يوحى الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الاحكام الشرعية على حسب الوقايع والامام يعلم بعض الاحكام بالاجتهاد وربما يخطأ فيه كما روى الترمذي عن عكرمة ان عليا احرق قوما

ارتدوا عن الاسلام

ارتدوا عن الاسلام فبلغ ذلك ابن عباس فقال لو كنت انا لقتلهم فبلغ ذلك عليا فقال صدق ابن عباس والله تعالى الهادي. ومنها ان عمر رد احد الزناة عن مغيرة بن شعبة مع شهود بالبينة وهي اربعة رجال ولقن الرابع كلمة تدرأ الحد فقد قال له لما جاء الشهادة اذى وجه رجل لا يفضح الله به رجلا من المسلمين. والجواب ان رد الحد انما يكون بعد ثبوته ولم يثبت لعدم شهادة الرابع كما ينبغي وتلقينه الشاهد كذب دهشان من اولئك العدول اذ قد ثبت في التواريخ المعتبرة كصحيح البخاري وابن الاثير وغيرهما انه لما جاء الرابع وهو زياد ابن ابيه قال لو الا اشهد كما صاحبك قال اعلم هذا القدر انى رأيت محلا ونفسا حثيثا وانتهازا ورأيته مستبطنها اي مخفيها تحت بطنه ورجلين كأنهما اذنا حمار فقال عمر بل رأيت كالميل في المكحلة قال لا وقد وقع ذلك بحضور الامير وغيره من الصحابة فاين التلقين. يا أرباب الزور المفترين. ولفظ اذى وجه الحمار انما قاله مغيرة بن شعبة في ذلك المحل كما هو هذا لم يخصص مع الشهود ولا سيما اذا يترتب عليه حكم موجب لهلاك على ان عمر لو رد الحد لكان فعله موافقا للفعل المعصوم. فقد ابن بابويه في الفقيه ان رجلا جاء الى امير المؤمنين عليه السلام واقر بالسرقة اقرارا موجبا للقطع فلم يقطع يده. والله تعالى الهادي. ومنها ان عمر لم يعط اهل البيت سهمهم من الخمس الثابت بقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل فقد خالف حكم الله تعالى. والجواب ان فعل عمر موافق لفعل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في تخفيفه ان ابا بكر وعمر كانا يخرجان سهم ذوي القربى من الخمس ويعطيانه لفقرائهم وما كانهم كما كان ذلك في زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعليه الحنفية وجم كثير من الامامية وذهب الشافعية الى ان لهم خمس الخمس يستوي فيه غنيهم وفقيرهم ويقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ويكون بين بني هاشم والمطلب دون غيرهم والامير يفعل كعمل عمر فقد روى الطحاوي والدارقطني عن محمد بن اسحق انه قال سألت اباجعفر محمد بن الحسين ان امير المؤمنين علي بن ابي طالب سلام الله عليه امر الناس كيف يضعون في سهم ذوي القربى فقال سلك به والله مسلك ابي بكر وعمر الى غير ذلك من رواياتهم فاذا كان فعل عمر موافقا لفعل النبي والامير كيف يكون محلا للطعن ومن يضلل الله فلا هادي له. تالله لسألتك من الغبارة والوله. ومنها ان عمر احدث في الدين ما لم يكن منه كصلوة التراويح وقولها بالجماعة فانها بدعة كما اعترف هو بذلك وكل بدعة ضلالة وقد روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من احدث في امرنا هذا ما ليس منه فهو رد عليه. والجواب انه قد ثبت عند اهل السنة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)